

اللجنة المعنية بمعايير الويبو

الدورة الرابعة

جنيف، من 12 إلى 16 مايو 2014

تقرير مرحلي عن إعداد اقتراح لإنشاء معيار جديد للويبو بشأن تبادل مكاتب الملكية الصناعية للمعلومات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. ناقشت اللجنة المعنية بمعايير الويبو، في دورتها الثالثة التي عقدت في أبريل 2013، أهمية المعلومات الخاصة بالوضع القانوني بالنسبة لمجتمع معلومات الملكية الصناعية بالاستناد إلى الاقتراحات التي تقدم بها المكتب الأوروبي للبراءات، ومجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات (PDG) والمكتب الدولي (انظر الوثيقتين CWS/3/7 و CWS/3/7 ADD).
2. ونتيجة للمناقشة، اتفقت اللجنة على إنشاء المهمة رقم 47: "إعداد اقتراح من أجل إنشاء معيار جديد للويبو لأغراض تبادل مكاتب الملكية الصناعية للبيانات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات. وحينما تُستكمل هذه المهمة، ينبغي توسيع الاقتراح ليشمل العلامات التجارية والتصاميم الصناعية". وأنشأت اللجنة أيضا فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني لتتطلع بهذه المهمة، على أن يتولى المكتب الدولي الإشراف على المهمة (انظر الفقرات من 50 إلى 54 من الوثيقة CWS/3/14).
3. وفي 6 نوفمبر 2013، دعا المكتب الدولي أعضاء اللجنة لترشيح ممثلهم في فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني (انظر تعميم اللجنة CWS40 المتاح على: <http://www.wipo.int/cws/en/circulars>). واعتبارا من مارس 2014، يشارك ممثلون لواحد وعشرين مكتبا ومنظمة في فرقة العمل.

نطاق المعيار الجديد وإجراءات العمل

4. بدأت فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني مناقشاتها في ديسمبر 2013 عبر منتداها الإلكتروني استنادا إلى مشروع الاقتراح الذي قدمه المكتب الدولي بالتشاور مع المكتب الأوروبي للبراءات ومجموعة العمل المكلفة بوثائق البراءات. وفي هذا

الاقتراح، اقترح المكتب الدولي أن يقدم المعيار الجديد توصيات لتعزيز قيام مكاتب الملكية الصناعية بالتبادل الكفء للمعلومات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات بغية تسهيل نفاذ مستخدمي معلومات الملكية الصناعية ومكاتب الملكية الصناعية ومقدمي بيانات الملكية الصناعية والجمهور العام وغيرهم من الأطراف المعنية إلى تلك المعلومات. ومن أجل تبادل المعلومات الخاصة بالوضع القانوني للبراءات بشكل منسق، اقترح المكتب الدولي أيضا أن يحدد المعيار الجديد ما يلي:

- معلومات الوضع القانوني التي ينبغي تبادلها؛

- والكييفية التي ينبغي هيكلتها تلك المعلومات وفقا لها.

5. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح المكتب الدولي المراحل الثلاث التالية بموضوعات محددة لكي تكون مناقشات فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني مناقشات فعالة:

(أ) المرحلة 1: الصورة العامة للمعيار الجديد ونطاقه؛

(ب) والمرحلة 2: معلومات الوضع القانوني الواجب تبادلها، وبوجه خاص، قائمة فئات الأحداث والأحداث القانونية الأساسية ووصف موجز لكل فئة وحدث؛

(ج) والمرحلة 3: في النهاية، بنية المعلومات في ضوء الحد الأدنى من المعلومات؛ وترميز المعلومات الخاصة بالوضع القانوني من أجل التبادل الإلكتروني للمعلومات.

6. واتفقت فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني على النطاق المقترح للمعيار الجديد وإجراءات العمل ذات المراحل الثلاث للمناقشات. ووفقا للاتفاق، أغلقت المرحلة 1 في يناير 2014.

معلومات الوضع القانوني التي يجب تبادلها

7. اعتبارا من نهاية يناير 2014، بدأت فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني المرحلة 2 لتجري المناقشات بشأن تحديد معلومات الوضع القانوني التي ينبغي تبادلها. واقترح المكتب الدولي مناقشة البنود التالية في المرحلة 2:

(أ) النهج العامة لتحديد معلومات الوضع القانوني التي يجب تبادلها؛

(ب) وتحديد ما إذا كان ينبغي تقديم توصيات بشأن الأحداث غير الأساسية والأحداث الأساسية؛

(ج) وقائمة فئات الأحداث؛

(د) وقائمة الأحداث القانونية؛

(هـ) ووصف موجز لكل فئة وحدث.

8. وبالإضافة إلى ذلك، فمن أجل تسهيل المناقشة المتعلقة بتحديد فئات الأحداث وأحداث الوضع القانوني الواجب تبادلها، اقترح المكتب الدولي 18 فئة للأحداث و59 حدثا.

9. ونظرا إلى التعقد الذي يتسم به تحديد مجموعة من معلومات الوضع القانوني تغطي الممارسات المختلفة لدى مختلف أعضاء اللجنة بنسق عام، فإنه من المتوقع أن تحتاج المرحلة 2 إلى خوض جولات عديدة من المناقشات. وفي وقت إعداد

هذا التقرير، تخوض فرقة العمل الجولة الأولى من مناقشات المرحلة 2 والتي وجهت فيها الدعوة إلى أعضاء فرقة العمل للتعليق على البندين (أ) و(ب) المشار إليهما في الفقرة 7 أعلاه بغية التوصل إلى فهم مشترك وهدف مشترك للعمل المقبل.

خطة العمل

10. لاحظت فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني أنه من السابق لأوانه أن يتم وضع خطة عمل بجدول زمني محدد لإعداد اقتراح نهائي للمعيار الجديد. ولذلك ستواصل فرقة العمل مناقشاتها بدون جدول زمني للعمل حتى تتفق على فئات الأحداث وأحداث معلومات الوضع القانوني الواجب تبادلها.

11. ويود المكتب الدولي أن يشجع أعضاء اللجنة الذين لم يشاركوا حتى الآن في فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني إلى ترشيح ممثلهم.

12. إن اللجنة مدعوة إلى الإحاطة علماً بنتائج عمل فرقة العمل المعنية بالوضع القانوني وتقرير المشرف على فرقة العمل، كما هو موضح في هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]